

# **آثار الإرهاب**

بحث مقدم الى مؤتمر

**(الإرهاب في ضوء الشريعة والقانون )**

المنعقد ما بين ٢٤-٢٥ نيسان / ٢٠٠٢م

في جامعة اربد الأهلية

كتبه : الدكتور نوح علي سلمان



الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين  
أخواني المشاركين في هذا المؤتمر  
أيها الجمع الكريم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يعقد هذا المؤتمر للحديث عن الإرهاب والعالم كله يلتهج بذكر  
الإرهاب ويعيش تحت وطأته ، ويتوجس خيفة منه .  
أناس يخافون أن تقع عليهم اعمال ارهابية ، وآخرون يخافون ان  
يعاقبوا على الإرهاب وان لم يكونوا ارهابيين .

وتحت عنوان مكافحة الإرهاب تصول الدول القوية -الى حين -  
فتجرم بالإرهاب قوماً وتبريء منه آخرين وتعاقب عليه او على غيره  
من تشاء وتتغاضى عن من تحب . وكل انسان يشمئز من الإرهاب باعتباره  
مصادرة للحرية التي أكرم الله بها الإنسان ، والتي يتطلع اليها الجميع ،  
ومن هنا كان اختيار اسم الإرهاب لأفعال خاصة محاولة لحشد الرأي  
العام ضد الإرهاب وتأييد كل عمل ضده . ومن حق كل مسلم أن يعرف  
ما هو الإرهاب ؟ وما موقف الإسلام منه ؟ ، لان كل مسلم يعتقد - بحق  
- أن الإسلام ما ترك تصرفاً من تصرفات الإنسان الا حكم فيه ، او  
وضع قاعدة للحكم فيه، كما ان من حق المسلم ان يعرف ما يجب عليه  
تجاه الإرهاب .

ولذا فأني أشكر جامعة اربد الأهلية على عقد هذا المؤتمر ممثلة  
برئيسها الأستاذ الدكتور عبد الرحمن شاهين كما وأشكر كلية الشريعة  
والقانون في هذه الجامعة ممثلة بعميدها الأخ الدكتور ماجد النعواشي  
وزملائه على الجهد الذي بذلوه للإعداد لهذا المؤتمر ، واطمنى له  
النجاح والوصول الى بيان ينتفع به المسلمون ويدفع عنهم تهمة تأييد  
الإرهاب ومساندته ، ويبين الفرق بين الإرهاب المقيت والدفاع

المشروع المشرف الذي لا يشك احد في وجوبه فضلاً عن مشروعيته وجوازه .

وقد يتساءل البعض عن جدوى مثل هذه المؤتمرات والعالم كله يعيش تحت سطوة ارهاب الأقوياء، وكل مخالفة لما في اذهانهم تعرض المخالف لنقمتهم وانتقامهم ، وبالتالي فإن مثل هذا المؤتمر سيتأثر بالإرهاب الفكري العام ، وكل ما يقال فيه يشبه اقوال المتهم تحت سياط المحققين لا ينظر اليها القضاء النزيه بعين الاعتبار ، ثم ما جدوى الكلمة بمواجهة السيف والقوة في مثل هذا الزمان ؟؟ ونحن نرى ما حل من ظلم وارهاب بالمسلمين في كل مكان . والحق ان علماءنا لو تأثروا بمثل هذه الإعتبارات لما كتبوا في بعض القضايا الحساسة التي تخالف اصحاب السطوة في زمانهم . ولكنهم كتبوا وابرؤوا ذمتهم امام الله وأمام امتهم وجاء من يعمل بها وينتفع بما فيها ، وقد أخذ الله ميثاق الذين اوتوا العلم ان يبينوا احكام الدين ولهم على ذلك الأجر والمعونة من الله .

وأن بحث مثل هذه المواضيع في مثل هذه الظروف يعد من الجرأة العلمية التي يتصف بها العلماء ولا يتأثرون فيها إلا بالحق وقواعد البحث العلمي النزيه ، ولهذا فإنني اكرر شكري للجامعة والكلية والعميد على عقد هذا المؤتمر .

ولا شك أن اخواني الذين تحدثوا في مثل هذا المؤتمر قد عرّفوا الإرهاب ، وان اسمه مشتق من الرهبة أي الخوف . كما بينوا ان الإرهاب بمعنى التخويف نوعان : مشروع وغير مشروع ، فالمشروع ما توصل به المُرهب الى الحق مع تخويف المجرم بالعقوبة كي يبتعد عن ارتكاب

الجريمة ، وتخويف الأعداء بالاستعداد العسكري كيلا يعتدوا على الأمة  
قال الله تعالى " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل  
ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم  
" الأنفال / ٦٠

وغير المشروع هو ما توصل به المرهب الى باطل كتخويف الأبرياء  
لسلب أموالهم ، او طردهم من أوطانهم او تزوير اراداتهم .  
والإرهاب المشروع غير مقصود بهذه الندوة فهو واجب على الدولة  
والأفراد ، وإنما المقصود الإرهاب غير المشروع .

وتعريف الإرهاب بأنه ما يتوصل به الى غير حق لا يحسم موضوع  
تعريف الإرهاب ، فإن الشرائع تختلف في معرفة الحق وبيان المشروع  
، ونحن المسلمين الأمر عندنا بين فالحق ما اقره الله تعالى في كتابه  
العزیز او على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى (وقل  
الحق من ربكم ) الكهف ٢٩ . ومن هذين المصدرين فرع فقهاؤنا - جزاهم الله  
خيرا - انواع الحقوق وفصولها .

وكما يعلم اخواني فهي تدور حول حفظ الدين ، والنفس ، والعقل ،  
والعرض ، والنسب ، والمال .

وكل تخويف بشري يؤدي الى انتهاك هذه الأساسيات هو ارهاب غير  
مشروع وكل تخويف يؤدي الى الحيدة عن شريعة الله هو ارهاب غير  
مشروع .

فليس لإنسان ان يخوف غيره كي يتخلى عن دينه لأن هذا غير ممكن  
فالعقيدة مخبأة في الضمير لا يطلع عليها الا الله ، وكل الذين آمنوا حقا  
كان ايمانهم بغير اكراه بل بقناعة وحرية ، وهذا معنى قول الله تعالى "  
لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " البقرة ٢٥٦

أي عندما تبين الرشد من الغي آمن من آمن بلا إكراه ، أما التفريق في بعض المعاملات الدنيوية والدينية بين المسلم وغيره فهذا موضوع آخر ، فليس من المعقول أن يكلف بالجهاد لحماية الإسلام من لا يؤمن بالإسلام ، ولا أن يؤم المسلمون في الصلاة من ليس مسلماً ، ولا أن يقضي بين الناس بأحكام الشريعة الإسلامية من لا يؤمن بقدسياتها ، لكن يجب التساوي بين الجميع في الدفاع عن الوطن ، والكسب المشروع والتمتع بحماية الدولة .

ومن جهة أخرى فإن الله خوف الكفار بالنار كي يتركوا ضلالتهم وهذا امر خاص بالله عز وجل يصلح به عباده ، وهو لا يسأل عما يفعل فهو اعلم بما يضر العباد وما ينفعهم .

وليس لإنسان أن يخوف انسانا ليؤدي نفسه ، او غيره بغير حق ، ولكن الله خوف الذين يبخلون بأنفسهم في الدفاع عن دينهم ومقدساتهم ولا يريد أن استطرد في ذكر بقية وجوه الترهيب للتنازل عن بقية الضروريات الإنسانية .

وفي مصادرنا الإسلامية بحوث وافية حول آثار الإرهاب غير المشروع وإن لم تسمه بهذا الاسم بل سمته (الإكراه) وبينت أثره في اعتبار الأقوال ، وتحمل المسؤولية عن الأفعال ، وأثره في تخفيف بعض الواجبات الشرعية ، وما يترتب عليه في حق المكره ، إذ يجب عليه أو يجوز له أن يدافع عن نفسه وعرضه وماله بل وعن غيره ، وهذا ما يسمى "دفع الصائل" .

وسأستعرض بإيجاز هذه الآثار وأفسر بعضها بمصطلحات العصر الحاضر إن شاء الله تعالى .

**تعريف الإكراه :** هو حمل الغير على فعل أو قول ما لا يريد وذلك  
بتهديده بإيقاع ضرر لا يحتمله مثله في نفسه أو في احد محارمه ، او  
في ماله ، او عرضه (تيسير التحرير: ٣٠٧/٢ بدائع الصنائع : ١٧٥/٧)

**متى يكون الإكراه معتبرا**

وانما يكون الإكراه معتبرا اذا تحققت فيه الشروط التالية :

- ١- ان يكون المكره قادرا على فعل ما هدد به ، سواء كانت قدرته  
ذاتية او استنادا الى دعم غيره كدولة ، او عصابة ، او تنظيم  
ينتسب اليه ، ويؤيده في افعاله .
- ٢- ان يكون المكره عاجزا عن دفع ما هدد به بقوته البدنية او  
وسائله الذاتية الأخرى او بواسطة طلب المساعدة والحماية من  
غيره كالدولة ، او العشيرة ، او عامة الناس .
- ٣- ان يغلب على ظن المكره انه ان لم يفعل ما طلب منه وقع به  
الضرر الذي هدد به .
- ٤- ان يكون الضرر الذي هدد به بليغا بحيث يؤثر العاقل الإقدام  
على المطلوب منه خوفا من وقوع ما هدد به . كالقتل وقطع  
عضو من أعضاء البدن ، والضرب الشديد ، والحبس ، واتلاف  
المال الجسيم او اخذه ، والإعتداء على العرض ، والإجلاء من  
الوطن وتشويه السمعة ، ويختلف هذا باختلاف الناس ، بدنا ،  
ومكانة اجتماعية ، وغنى وفقرا .
- ٥- ان يكون التهديد بوقوع الأذى على نفس المكره او على احد  
محارمه ، او على عزيز عليه، اما الذي يهدد بقتل نفسه فليس  
بمكره

٦- ان يكون الإكراه بغير حق أي على فعل امر لا يجب على المكره فعله ، اما الإكراه بحق فليس اكراهاً ، كإكراه القاضي المدين الغني على الوفاء بدينه بواسطة بيع بعض ممتلكاته او الحجر عليه وإكراه القاضي المسيء لزوجته على طلاقها عند تحقق الضرر ( انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص/ ٢٢٨ ، مغني المحتاج : ٢٨٩/٣ /كشف الأسرار : ٣٨٢/٤ /المغني لابن قدامة : ١١٩/٧ )  
واذا تحققت شروط الإكراه ترتبت عليه الأحكام التالية :

١- لا تعتبر أقوال المكره ولا يؤاخذ بها، فلا يقع طلاقه ، ولا يصح بيعه ، ولا ينعقد يمينه ، ودليل هذا قول الله تعالى " من كفر بالله من بعد إيمانه الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شوح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم " النحل /٢٧٩، وقول النبي صلى الله عليه وسلم " لا طلاق ولا عتاق في اغلاق " رواه ابو داود /٢١٩٣/ والبيهقي : ٣٥٧/٧ وفسر الإغلاق بالإكراه ، فالتلفظ بكلمة الكفر تحت وطأة الإكراه لا يؤدي للكفر بل يباح التلفظ بها للنجاة بالنفس من القتل لكن مع اطمئنان القلب بالإيمان فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر عندما تلفظ بكلمة الكفر تحت التعذيب ( ان عادوا فعد ) انظر سنن البيهقي ٢٠٨/٨ وتفسير ابن كثير : ٥٨٧/٢ /تفسير سورة النحل .

٢- لا يؤاخذ بأفعاله المتعلقة بحق الله تعالى كما لو شرب الخمر مكرهاً او اكل الميتة او لحم الخنزير او افطر في رمضان بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم " ان الله تجاوز لي عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " رواه البيهقي : ٣٥٦/٧

٣- يؤاخذ بأفعاله التي يقع بها عدوان على حق العباد ، فلو أكره على قتل غيره او نفسه لم يجز له الإقدام على ما أكره عليه ، فإن فعل اثم بقتل نفسه وعوقب في الدنيا والآخرة على قتل غيره ، وعوقب المكره له ايضاً في الحالين ، وان اختلف الفقهاء في



نوع ومقدار عوقبة المكروه والمكروه ، وإذا أكره على اتلاف مال غيره فأتلفه  
طوبل بالتعويض ثم يطالب المكروه بما غرمه ، فقرار الضمان على المكروه ،  
لأن الإضرار لا يبطل حق الغير / الأتباء والنظائر للسيوطي ص/ ٢٢٦ وانظر المنشور في  
القواعد للزركشي ص/ ١٩٠

### أثر الإكراه في الأحكام الشرعية

لكن ما حكم استجابة المكروه لما أكره عليه ليدفع الضرر عن نفسه ؟  
ان الإكراه او الإرهاب مصيبة يجب دفعها بالأسهل فالأشد ، ولذا يختلف حكم  
الإستجابة للمكروه بحسب الموضوع المطلوب فعله ، وفيما يلي ذكر ما قرره  
الفقهاء في هذا الباب / انظر الأتباء والنظائر للسيوطي ص/ ٢٢٦

١- الإكراه على النطق بكلمة كفر : يباح التلفظ بكلمة كفر عند الإكراه عليها  
، ولا يكون النطق بها واجباً ، فلو تلفظ بها لا يكفر ولا يحكم برده ،  
ولكن لا يجب عليه ان ينطق بها لينقذ نفسه من الموت ، بل الأفضل ان  
يصبر على القتل ولا ينطق بالكفر اظهاراً للعزة الإسلامية واقتداء بالسلف  
الصالح في ذلك

٢- الإكراه على القتل لا يجعله مباحاً ويؤاخذ به القاتل ومن أكرهه اذ ليس  
له ان يفتدي نفسه بنفسه غيره فحرمة النفوس البرينة متساوية  
٣- الإكراه على الزنا لا يبيحه ويجب دفع المكروه عليه ولو بالقتل فإن عجز  
عن دفعه فليصبر على القتل ، فإن فعل الفاحشة عوقب على فعله ،  
مفسدة الزنا افحش من مفسدة القتل .

٤- الإكراه على شرب الخمر يجعل شربه مباحاً وكذا الإكراه على اكل الميتة  
ولحم الخنزير . ويختلف الفقهاء في وجوب ذلك فمنهم من قال يجب عليه  
ان يفعل ما ينقذ به نفسه ، ومنهم من قال لا يجب .

٥- الإكراه على الإفطار في رمضان يجعله مباحاً ولا يفطر الصائم  
بالأكل او الشرب مكرهاً .

## حكم دفع المكره:

ومما يترتب على الإكراه جواز دفع المكره بل ان ذلك يكون واجباً في بعض الأحيان، وهو ما يسميه الفقهاء ((دفع الصائل))

(انظر: مغنى المحتاج: ١٩٤/٤ والمغنى لابن قدامة: ٣٢٩/٨ وفتح القدير: ٢٣٢/١٠).

وفيه الأحكام التالية:

١ - الأصل في هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من

قتل دون ماله فهو شهيد) رواه البخاري رقم ٢٣٤٨ وابن جان رقم ٣١٩٤ وفي رواية أخرى ((من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد)) انظر كنز العدرقم: ١١١٨٠/ ويستفاد من هذه النصوص وغيرها أن للإنسان إذا اعتدى على دينه أو نفسه أو ماله أو عرضه أن يدافع ولو أدى ذلك إلى قتل المعتدي.

بل لو اعتدى على غيره في هذه الأمور جاز له أن يدافع عنه بل يجب ذلك أحياناً، بدليل قل النبي صلى الله عليه وسلم: ((انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قالوا يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً فكيف أنصره إذا كان ظالماً؟ قال تحجزه عن ظلمه فإنه ذلك نصره)) رواه البخاري رقم ٢٣١٢ والبيهقي ٩٤/٦ وهذا الدفاع قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً بحسب الأحوال:

١ - إذا كان العدوان على العرض وجب الدفاع عنه، فإذا أراد أحد أن يزني بامرأة أو يلوط برجل أو ينتهك عرضهما بغير ما ذكر وجب على كل منهما أن لا يمكنه من ذلك بل يدفعه عن نفسه ولو بقتله.

وكذا رأى مسلم إنساناً يريد أن يعتدي على عرض غيره وجب  
على ذلك المسلم أن يدافع عن عرض ذلك الإنسان ولو أدى الأمر إلى  
قتله، ويستدل لهذا بقول النبي صلى الله عليه وسلم  
(من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم  
يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) رواه مسلم / رقم / ٤٩ / وأبو داود / رقم / ١١٤٠ /  
والبيهقي: ٢٦٦/٧ وغيرهم. والعدوان على العرض من أكبر المنكرات ولذا  
لا بد من دفعه بما أمكن.

٢ - وإذا كان العدوان على النفس فإن من حق المعتدى عليه أن  
يدافع عن نفسه ومن حق غيره أن يدافع عنه أيضاً، ويستدل لهذا  
بحديث (من رأى منكم منكراً فليغيره ...) والعدوان على النفس البريئة  
منكر، ويستدل أيضاً بحديث ((من قتل دون دمه فهو شهيد) وقد تقدم.  
وقد ذكر الفقهاء خلافاً في وجوب الدفاع عن النفس إذا صال  
عليها مسلم أثناء الفتن الداخلية فقال بعضهم يجب الدفاع واستدل بما  
سبق ذكره، وقال بعضهم بالجواز وليس الوجوب، واستدل بحديث  
((فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل)) كنز العمال رقم / ٣٠٩٩٢ /  
وحديث: ((فليكن كخير ابني آدم)) رواه أبو داود رقم / ٤٥٩ /

لكن هذا تحذير من المشاركة في الفتن وإلا فإن غريزة الدفاع عن  
النفس التي أودعها الله في الإنسان كافية لحمله على الدفاع عن نفسه،  
وهو أمر مشروع بلا شك. أما إذا اعتدى على نفسه كافر فالدفاع  
واجب لا محالة.

ج - إذا كان العدوان على المال فإن من حق الإنسان أيضاً أن  
يدافع عن ماله ومال غيره عملاً بحديث ((من قتل دون ماله فهو  
شهيد)) لكن لا يجب الدفاع، فقد يرى المعتدى عليه أن مقاومة

المعتدي قد تعرض نفسه للهلاك فيؤثر ذهاب ماله على ذهاب نفسه، ولا يَأْتِمُ بذلك ويبقى حقه في المطالبة بماله بواسطة الدولة لاسترداد ما أخذ منه ولا يعتبر عدم الدفاع إذناً بأخذ المال.

### حكم ما يترتب على دفع الصائل:

إذا ترتب على دفع الصائل هلاكه أو تلف عضو من أعضائه أو تلف ماله فإن نفسه تذهب هدرًا وكذا عضوه وماله، لكن بعد تحقق الشروط التالية:

١ - أن يكون الصائل معتدياً، أما إذا لم يكن معتدياً فإن نفسه مضمونة وكذا عضوه وماله، فالذي ينفذ حكم الإعدام بحق ليس صائلاً بالباطل ولو أزهق النفس أو العضو، والذي يقبض المال بناءً على حكم القاضي ليس صائلاً بالباطل ولو أخذ المال، بل لا يسمى صائلاً بالمعنى الفقهي للصيال.

٢ - أن يتم دفع الصائل بالأخف فالأشد فإذا أمكن دفعه بالصياح لا يضرب وإذا هرب لا يجوز اتباعه وقتله وتقدير ما يندفع به الصائل يرجع فيه إلى رأي المعتدي عليه، وعليه أن يثبت أمام القاضي الصيال وعدم إمكان الدفع إلا بما حدث، من قتل أو إتلاف عضو أو مال، ويستدل لإهدار نفس المعتدي وعضوه بما رواه يعلى بن أمية قال كان لي أجير فقاتل إنساناً فعض أحدهما يد الآخر قال فانتزع العضو من يده من فم العاض فانتزع إحدى ثنيتيه (أسنانه) فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر ثنيتيه فحسبت أنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم (أفيدع يده في فيك تقضمها قضم الفحل) رواه البخاري رقم /٢١٤٦/ ومسلم رقم /١٦٧٤/ ويستدل أيضاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم ((لو أن

امراً اطلع عليك بغير اذن فحذفته بحصاة ففقات عينه لم يكن عليك

جناح/ رواد البخاري رقم /٦٥٠٦/ ومسلم رقم /٢١٥٦/

\*ومما يترتب على دفع الصائل: أن الذي يدفعه إذا مات خلال مدافعة كان شهيداً وبهذا صرح الحديث الذي تقدم وهو (من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد) كنز العمال رقم /١١١٨٠/ والشهادة منزلة عالية عند الله تعالى وعند المسلمين، وكفى بها فخراً للشهيد وذويه.

\* ومما يترتب على الإرهاب بغير حق وجوب نصره من وقع عليه الإرهاب فقد قال البراء بن عازب أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ((أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع، فذكر عيادة المريض، وإتباع الجنائز، وتشميت العاطس، ورد السلام ونصرة المظلوم، وإجابة الداعي، وإبراد القسم) رواد البخاري رقم /١١٨٢/ وعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من حق الطريق: اغاثة الملهوف، وهداية الضال) رواد أبو داود رقم /٤٨١٧/ وقد أخذ العلماء من هذا أن نصره المظلوم فرض كفاية ويتعين على من له القدرة عليه وحده، انظر فتح الباري، ٩٩/٥، والذي يقع عليه الإرهاب مظلوم وملهوف ولا شك أن الدولة اقدر من غيرها على دفع الظالم ونصرة المظلوم نظراً لقوتها وتعدد وسائلها في هذا الزمن وعليها حماية المسلمين والمواطنين مما يقع عليهم من إرهاب، لكن في بعض الحالات قد يساعد عامة الناس على دفع الإرهاب وإنقاذ المظلومين.

\* وإذا أدى إرهاب المسافرين الى قتلهم أو قطع عضو أحدهم أو أخذ ماله أو مجرد منعهم من السفر بسبب الخوف على الطريق فان هذه

جريمة معروفة في الفقه الإسلامي وعقابها معروف نص عليه القرآن الكريم، وقد فصل الفقهاء ذلك فقالوا:

١ - إذا قتل قاطع الطريق أحد الناس فإن عقوبته القتل وهي عقوبة لا تقبل العفو.

٢ - إذا أخذ المال فقط قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى.

٣ - إذا قُتل وأخذ المال قُتل وصلب.

إذا أخاف الناس ولم يقتل ولم يسلب المال يحبس حتى يكف شره عن الناس.

\* على أن من تاب من قاطع الطريق قبل إلقاء القبض عليه يعفى عن جانيته المتعلقة بحق الله تعالى أي ما يسمى بالحق العام، ويطالب بحق العباد أي الحقوق الخاصة وتفصيل هذه العقوبات في كتب الفقه لكن مجملها يدل على وجوب تشدد الدولة في مكافحة الإرهاب.

\* إن الإرهاب له صور متعددة فعندما تمنع دولة كافرة الناس من سماع كلمة الحق أي الإسلام وتمنع الدعاة إلى الإسلام من الوصول إلى الناس وتبلغهم رسالة الله تعالى لإنقاذهم من ذل الدنيا وعذاب الآخرة، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وتخيف الدعاة إلى الإسلام أو تقتلهم فإن الدولة التي تفعل هذا تمارس الإرهاب ويجب على الدولة الإسلامية إذا قدرت أن تحمي الدعاة وهذا هو الجهاد الذي خاضه السلف الصالح وفتحوا به الأبواب لنشر الدين الحق ويلاحظ أمران:

١ - أن الذين وصلهم المجاهدون لما ذهب عنهم كابوس الطاغوت أسلموا عندما سمعوا دعوة الحق وتمسكوا بالإسلام وجاهدوا في سبيله حتى بعد أن انحسرت قوة الدولة التي أرسلت اليهم

المجاهدين لان العاقل إذا عرف الحق تمسك به وهذا من معاني قوله تعالى: ((لا إكراه في الدين)) كما سبق أن بينت.

٢ - أن الشعوب التي دخلت في الإسلام بسبب الدعوة من غير جهاد أضعاف الشعوب التي وصلها المجاهدون الدعاة. وهذا يعني أن الدعوة الحرة والقدوة الحسنة كافية لإقناع الناس بالإسلام.

\* أن من اشد أنواع الإرهاب سلب الأوطان من أهلها وإخراجهم منها أو إزلالهم فيها، ودفع الإرهابيين الذين يفعلون ذلك واجب محتم على كل المسلمين وعليهم أن يبذلوا في سبيله كل غال ورخيص ونفس ونفيس، فان عجزوا عن ذلك في ظرف من الظروف فيجب أن يبقى في ضمانتهم التصميم على دفع المعتدين متى قدروا على ذلك وهذا من جملة الجهاد الواجب على المسلمين. ويجب أن لا ننسى عقوبة الله تعالى لمن تخاذل عن نصره المظلومين فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما من امرئ يخذل امرءاً مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمة وينتقص فيه من عرضه إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته، وما من امرئ ينصر مسلماً في موضع ينتقص فيه من عرضه وينتهك فيه من حرمة إلا نصره الله في موطن يحب نصرته )

رواه أبو داود رقم /٤٨٨٤/

وبعد فإن المسلمين في هذه الأيام يعيشون تحت الارهاب في كل أوطانهم نظراً لتهديدهم للإعراض عن دينهم، وما وقع فيهم من قتل، وسلب للأوطان، ونهب للثروات وعليهم أن يتناصروا ويتعاونوا على دفع الإرهاب عن أوطانهم وأشخاصهم والله ناصرهم ان صدقوا قال تعالى ((ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم)).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته